دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	بيوت البرمجيات و أهميتها الإستراتيجية للتنمية في البلدان النامية
المصدر:	عالم الفكر
الناشر:	المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب
المؤلف الرئيسي:	جي، عبدالإله الديوه
المجلد/العدد:	مج 20, ع 1
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1989
الشهر:	يونيو
الصفحات:	215 - 234
رقم MD:	134667
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	HumanIndex, EcoLink
مواضيع:	البرمجة، البرامج الإلكترونية، صناعة البرمجيات، الحاسبات الإلكترونية، التكنولوجيا، الدول النامية، هندسة البرمجيات، العالم العربي، التعليم، الموارد البشرية، الوحدات الإنتاجية، الصناعة، العراق، التوقعات المستقبلية، التقدم العلمي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/134667

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

شخصيات وآراء

بيوت البرمجيات وأهميتها الاستراتيجية للتنمية في البلدان النامية

عبدالاله الدبوه جي*

١ - تمهيد

١ - ما هي البرمجة ؟

اعتمدت المجتمعات البدائية في قديم الزمان على مهارة حرفييها مثل الحداد والنجار والخياط والنسّاج وغيرهم . ويمتلك الحرفي مهارة لا يمتلكها أقرانه من أفراد المجتمع اكتسبها عادة بعد عناء طويل وبدخل لا يكاد يسد رمقه عندما تتلمذ على أستاذه لسنوات طويلة . ويتتلمذ الحرفي عادة بالتقليد والتدريب العملي واكتساب الخبرة والتجربة والخطأ ايضا . ولا يفهم الحرفي ما يكفي من النظريات حول عمله في الهندسة والرياضيات ولا حتى الحساب . ويعمل الحرفي عادة لوحده او ضمن مجموعة صغيرة في إطار زمني محدد وبكلفة متواضعة ثابتة وتكون النتائج مرضية لزبونه عادة .

ويقول هور [١] ان المبرمج يمتلك هذه الايام العديد من صفات الحرفي من قديم الزمان ، فهو يتعلم حرفته من خلال دورات مكثفة قصيرة ضمن مجموعات صغيرة من المبرمجين ويطور مهارته من خلال خبرته بدلا من قراءة الكتب والدوريات العلمية . وهو يدرك القليل من النظريات الرياضية التي تحكم مهنته ، ولا يفضل عادة ان يشرح عمله أو يوثقه الا أنه يستطيع بشكل او بآخر اكمال المهمة المناطة به ضمن الوقت والكلفة المحددتين ارضاء لزبونه .

وفي المجتمعات البدائية في قديم الزمان ايضا اعتمد الناس على نوع آخر من المتخصصين هم السحرة والمشعوذون . وتوجد اختلافات عديدة بين هؤلاء والحرفيين ، اذ يعتمد السحرة والمشعوذون على كتب السحر والشعوذة والمصادر التي لايستطيع غيرهم فهمها

* وزارة الصناعة - ص . ب ٥١٦٠ - بغداد - الجمهورية العراقية

(١) Hoare ,C . A .R **Programming : Sorcery or Science ? IEEE Software, Vol. 1 Number 2, April 1984.**

او حل ألغازها وعندما يحصل خطأ في تطبيق ما يطلبه هؤلاء من زبائنهم قد ينقلب الامر ويصبح لعنة ضد صاحب الامر وقد يحتاج ذلك الى اعادة الشعائر والتعليمات من البداية واذا لم تنجح العملية ثانية يقع اللوم على الزبون . وفي جميع الحالات فزمرة الشعوذة معصومة من الخطأ . ويمتلك المبرمجون بعضا من صفات هؤلاء ايضا فلدينا تسميات عديدة مثل اخصائي الكومبيوتر ومحلل الأنظمة والمبرمج واخصائي المعلوماتية الا ان المصطلح المناسب لكل هؤلاء هو « المبرمج » ، فجميع الاختصاصات التي تقع في مستويات مختلفة من التعقيد ما هي الا درجات متفاوتة من التجريد للحلول المطلوبة في تطبيق الكومبيوتر في بيئة ما .

البرمجة اذن في الماضي القريب ، ولا زالت حتى الآن بعض الشيء ، مجموعة من المهارات التي يتتلمذ عليها المبرمج دون التعمق الكافي في الاسس العلمية المبنية عليها اساليب حل المسائل ليصبح في احيان عديدة اشبه بالحرفي الذي يقوم بعمله بالمهارة التي اكتسبها بعيدا عن النظريات وهو في احيان أخرى اشبه بالساحر او المشعوذ في اعتماده على أساليب مثالية قد لا تقارب الواقع الذي يحاول معالجته ويتكلم في كثير من الاحيان بلغة لا يفهمها غيره فاذا فشل يوجه لومه الى المستفيد لعدم اتباعه التعاليم الدقيقة التي تتطلبها التكنولوجيا ، واذا نجح فذلك نتيجة حسن تصميمه .

١ـ٢ هندسة البرمجيات

مع تطور التكنولوجيا عبر العصور ظهرت مهنة « المهندس » وهي نوع جديد نسبيا من المهن . فالمهندس يمر عبر تكوينه بمراحل مشابهة لمراحل اعداد الكهنة حيث يدرس الاسس والنظريات العلمية . ثم يتتلمذ بعد ذلك على اساليب تطبيق المهنة مثل الحرفي ويمر في خلال هاتين المرحلتين بالعديد من المؤسسات التعليمية كالمدارس والجامعات . وفي مرحلة التلمذة والتطبيق يحتاج للعودة بين الحين والآخر الى تعلم اساليب واسس جديدة تعزز قدراته في الاستجابة الى ما يطلب منه من فعاليات مهنية . وقد تطورت مهنة البرمجة خلال السنوات القليلة الماضية الى مهنة هندسية لا تختلف في طبيعة عملها عن الفروع الهندسية الأخرى .

ففي الولايات المتحدة الامريكية ، على سبيل المثال ، اعتمدت مفردات واضحة للتعليم الجامعي في هندسة البرمجيات في العديد من الجامعات من قبل اهم جمعيتين مهنيتين هما (ACM) و (IEEE) * تؤهلان الخريجين للانطلاق في حقل البرمجة بدرجة مقبولة من الثقة اسوة بالفروع الهندسية الأخرى واعتمدت في مجال العمل اسس علمية اوضح لمواصفات البرمجيات واسلوب تنفيذها بالشكل المقارب لتنفيذ المشاريع الهندسية ، وكذلك الحال بالنسبة للمملكة المتحدة التي تمثل جمعيتان هما (BCS) و (IEE) ** مهنة البرمجة بشكل او بآخر . كما اعطي مؤخرا لقب Chartered) (Engineer لاعضاء جمعية الكومبيوتر البريطانية (BCS) وذلك تأكيدا لطبيعة العمل البرمجي الهندسية .

---

* ACM. Association for Computing Machinery
IEEE. The Institute of Electrical and Electronics Engineers

** BCS. The British Computer Society
IEE. The Institution of Electrical Engineers

يمر المشروع البرمجي ، الكبير نسبيا ، بمرحلتين رئيستين .

الاولى : مرحلة المواصفات .
والثانية : مرحلة التنفيذ .

ففي مرحلة المواصفات يقوم رئيس المجموعة البرمجية ، وليكن رئيس المبرمجين ، بوضع المخططات والتصاميم الاولية السريعة لهيكل النظام (المنتوج) الذي يفي بمتطلبات المستفيد (الزبون) وهو بذلك اشبه بالمهندس المعماري الذي يرسم المخططات لشكل المبنى الذي سيصممه . ويقوم رئيس المبرمجين ، وبشكل تدريجي وبالتشاور المستمر مع المستفيد ، بوضع التفاصيل التي يجب ان تدخل في اجزاء هيكل النظام ليصل في النهاية الى تحديد الشكل النهائي للنظام المطلوب .

وللمستفيد حق التساؤل والتدقيق في مراحل التصميم المختلفه لغاية الوصول الى التصميم النهائي الذي يجب ان يصادق عليه قبل الشروع بالتنفيذ . ولا يكتفي المستفيد عادة بقراءة المواصفات الموضوعة باسلوب معقد وتفصيلي بالشكل الذي تعود المبرمج ان يضع به مواصفات برامجه . فعلى غرار التصميم المعماري يريد الزبون ان يرى النماذج الاولية والرسومات التي تقرب اليه التصميم بالشكل الذي يفهمه الفرد غير المتخصص . وهذا ما كان ينقص مهنة البرمجة الى حد كبير لحين ظهور وسائل بناء النماذج الريادية واللغات المتطورة لتصميم النظام .

اما مرحلة التنفيذ فتعتمد على التصميم المصادق عليه والمفحوصة اجزاؤه بشكل مترابط وبدقة رياضية واضحة . وهذه الأجزاء قد تكون جاهزة الصنع او مصممة خصيصا لخصوصيات النظام تعتمد على اسس منصوص عليها في ادبيات المهنة . وعلى رئيس المجموعة ان يقدر حجم العمل البرمجي المطلوب من ناحيتي الجهد والكلفة وقابليات الموارد المطلوبة من منظومة الكومبيوتر (جداول الكميات) والتوقيتات المتوقعة . بعد كل ذلك يبدأ العمل التنفيذي الذي قد تتولاه مجموعات صغيرة او كبيرة من المبرمجين ، او قد يعطى على شكل مقاولات ثانوية لجهات مختلفة حسب التخصص على غرار العمل الهندسي للمقاولات والتنفيذ . وعلى رئيس المجموعة (المعماري) والمستفيد ان يصادقا على مراحل اكمال العمل اولا بأول ضمن اطار المعايير المتبعة عادة في شهادات استلام العمل الهندسي .

ان هاتين المرحلتين (التصميم والتنفيذ) مرحلتان تطويريتان تعقبهما مرحلة تشغيل النظام ومن ثم صيانته وتحسينه حسب الحاجة . فصيانة النظام البرمجي لا تختلف كثيرا عن صيانة الأجهزة والمعدات والمباني فهي مطلوبة لسببين ، الاول عند اكتشاف الاخطاء التصميمية في وقت لاحق من الاستلام ، والثاني عند حدوث تغييرات في مدخلات النظام من البيانات بناء على متطلبات المستفيد او جهات تشريعية خارجية فارضة .

والنظام البرمجي الكبير لا يمكن اختباره اختبارا كاملا بالوسائل البرمجية المتاحة حاليا فهو بذلك اعقد من النظم الهندسية التقليدية الأخرى كالمباني والمعدات . وهو يمتاز بالمقابل في ان اجزاءه لاتستهلك بنفس الطرق المعروفة التي تستهلك فيها الاجزاء الميكانيكية او الانشائية للمنتجات الهندسية الأخرى ويطلق على مجمل المراحل هذه الدورة الحياتية للبرمجيات والذي يبين الشكل (١) النموذج التقليدي لها .

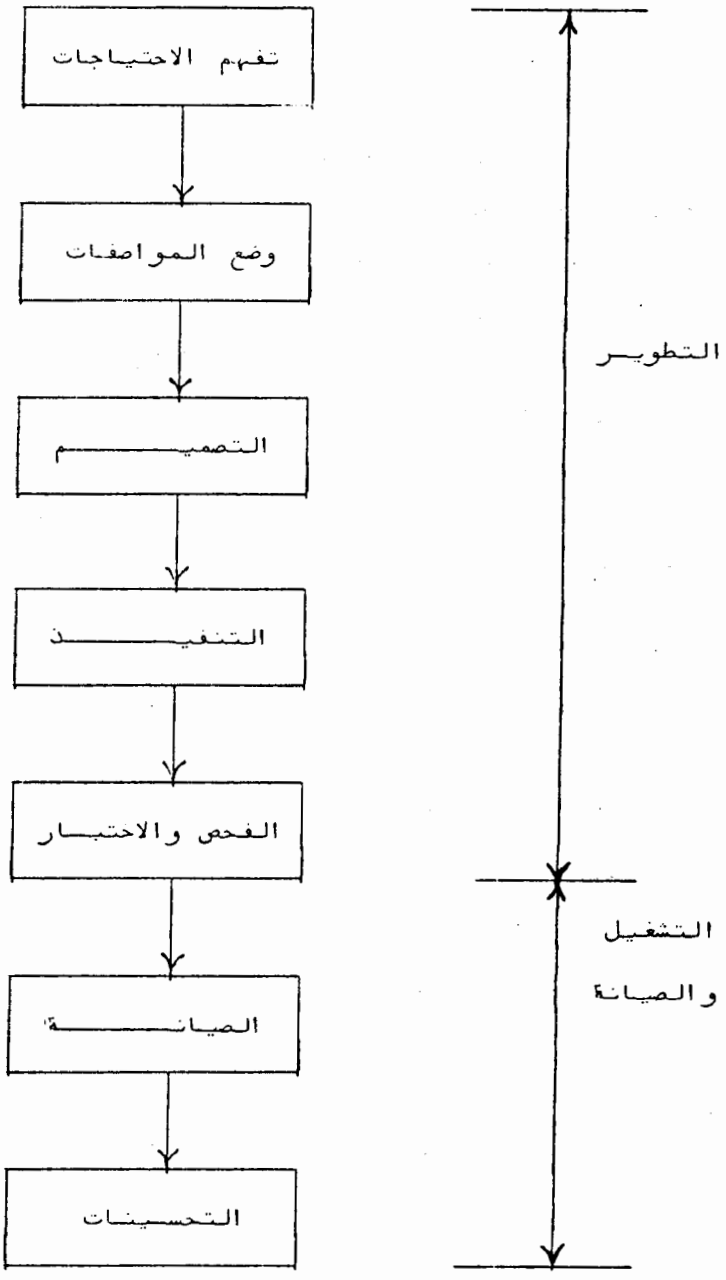

الشكل (١) الدورة الحياتية التقليدية للبرمجيات

وفي دراسة قام بها راما مورثي وآخرون [٢] يتبين ان مصادر الاخطاء في الدورة الحياتية للبرمجيات يمكن تقسيمها كما في الشكل (٢) حيث يتبين ان الأخطاء الناتجة في مرحلة المواصفات تحظى بأكبر النسب تليها مرحلة تنفيذ البرامج على مستوى الاجزاء الاساسية المختلفة للنظام البرمجي .

اما بالنسبة لتوزيع الكلف على الدورة الحياتية فيبين الشكل (٣) هذه النسب . ومن الواضح ان نسبتي التشغيل والصيانة تحظيان بالحصة الكبرى من مجمل كلفة النظام التجريبي .

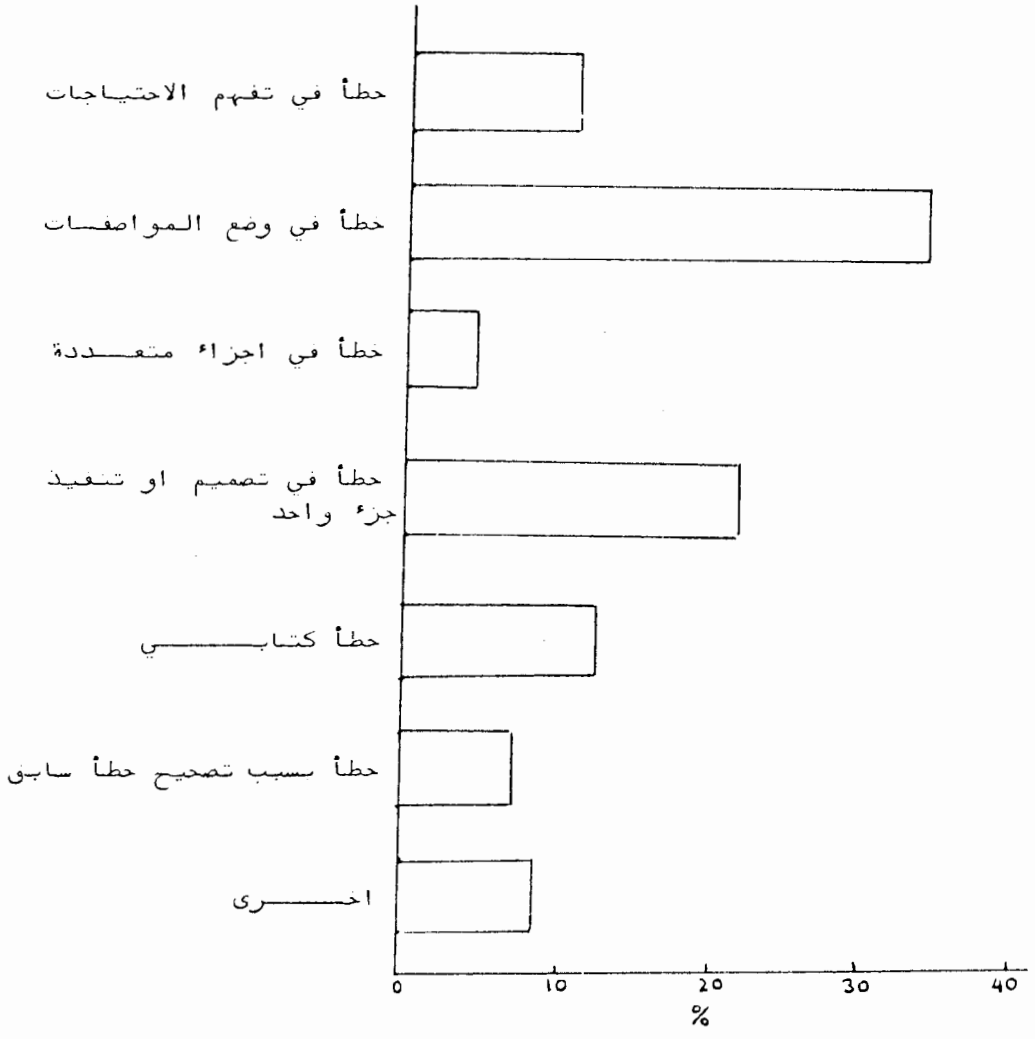

الشكل (٢) انواع الاخطاء في البرمجيات

(٢) Ramamoorthy, C.V. et al, Software Engineering, **IEEE Computer, Vol. 17, Number 10, October 1984.**

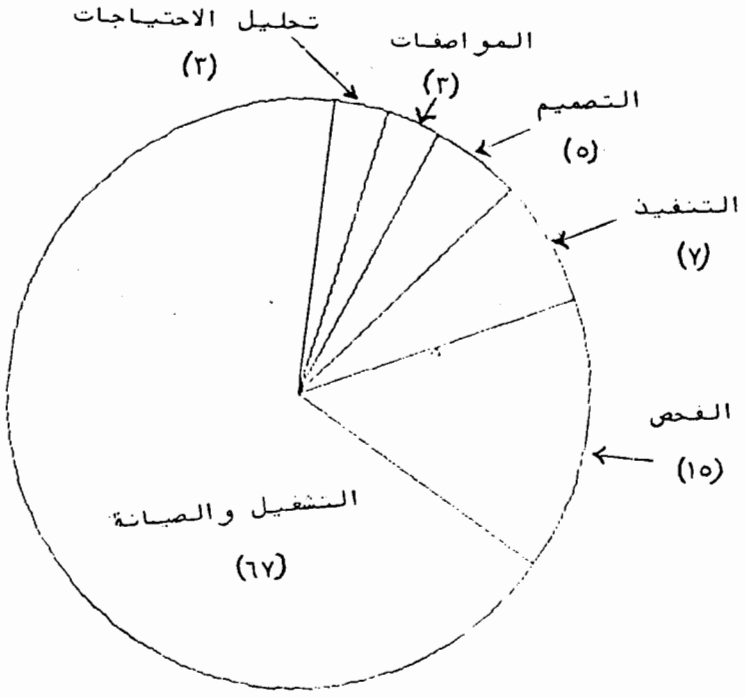

الشكل (٣) كلف مراحل البرمجيات بالاسلوب التقليدي

وقد ظهرت خلال السنوات القليلة الماضية اسس وتسهيلات برمجية غيّرت من فلسفة مراحل الدورة الحياتية للبرمجيات وركزت بالدرجة الاساسية على مفهوم النموذج الريادي (prototype) للنظام البرمجي مما قرّب العمل البرمجي الى حد كبير من العمل الهندسي .

والشكل (٤) يبين المقارنة ما بين المراحل التقليدية للدورة الحياتية للبرمجيات والمراحل التي تعتمد النموذج الريادي . واهم ما يلاحظ في اسلوب النموذج الريادي المرحلة المبكرة لاكتشاف الاخطاء التي تبدأ بعد اكمال المصمم للنموذج بينما تؤجل هذه المرحلة لحين قيام المستفيد باجراء فحوصات القبول في مرحلة متأخرة من المشروع .

والمؤمل ان تركز الابحاث والدراسات على مرحلة الصيانة حيث تدل الاحصائيات الحالية ان اكثر من ٦٠٪ من كلفة الدورة الحياتية للبرمجيات تعزى الى الصيانة وعلى خلاف ما هو متعارف عليه في مفهوم الصيانة للأجهزة والمعدات فان الصيانة البرمجية تتضمن عادة نسبة لا بأس بها من التحويرات والتطويرات والمتبقي هو لتصليحات البرامج والنظام . يبين الشكل (٥) هذه النسب وتفاصيل بعضها لتوضيح الصورة .

١- ٣ حال واقع تكنولوجيا البرمجيات

بعد هذا التمهيد السريع للبرمجة وهندسة البرمجيات للوقوف على هذه المهنة التي لا تعتبر معروفة بتفاصيلها الدقيقة للعديد من المهندسين وحتى العاملين في حقل الكومبيوتر ، ما هو إذن حال الواقع لهذه التكنولوجيا في الدول المتقدمة ؟ وهل يمكننا الاستفادة من تجارب هذه الدول لاقامة حالة مشابهة او حالة خاصة بنا ؟ وهل ستعاني هذه الصناعة ما عانته الصناعة التقليدية في الدول النامية ؟

يمكن تقسيم الوحدات الانتاجية في الدول المتقدمة الى مجموعات أساسية ثلاث :-

المجموعة الاولى : الشركات المصنعة للأجهزة وهي تلك الشركات التي تصنع الكومبيوترات بكافة احجامها وتركز هذه المجموعة من الشركات بالدرجة الاولى على البرمجيات الاساسية لمنظوماتها كأنظمة التشغيل واللغات البرمجية وقواعد البيانات وبرمجيات الاتصالات . وتقوم بعض هذه الشركات وبالأخص الكبيرة منها بتطوير برمجيات بعض التطبيقات القياسية .

المجموعة الثانية : بيوت البرمجيات التقليدية التي نمت في الستينيات مع نمو استخدام الكومبيوترات الضخمة والمتوسطة واستطاعت من خلال توفير بعض البرمجيات التطبيقية ابتداء ومن ثم بعض البرمجيات الاساسية كبرمجيات قواعد البيانات ، تكوين جسور كفية ما بين الشركات المصنعة للأجهزة وما بين المستفيدين . ونجحت هذه الشركات خلال الستينات والسبعينات من خلال التعامل مع المستفيد في حالتين رئيستين : الحالة الاولى عندما يكون النظام البرمجي الذي يرغب المستفيد في تنفيذه معقدا لا يمتلك المستفيد الخبرة الكافية لتنفيذه تنفيذا مباشرا ، والحالة الثانية عندما يكون المستفيد مستخدما واسعا للكومبيوتر لا يمكنه تنفيذ خططه الطموحة في البرمجيات بموارده البشرية الذاتية فيضطر الى احالة بعض الاجزاء البرمجية كمقاولات الى بيوت البرمجة .

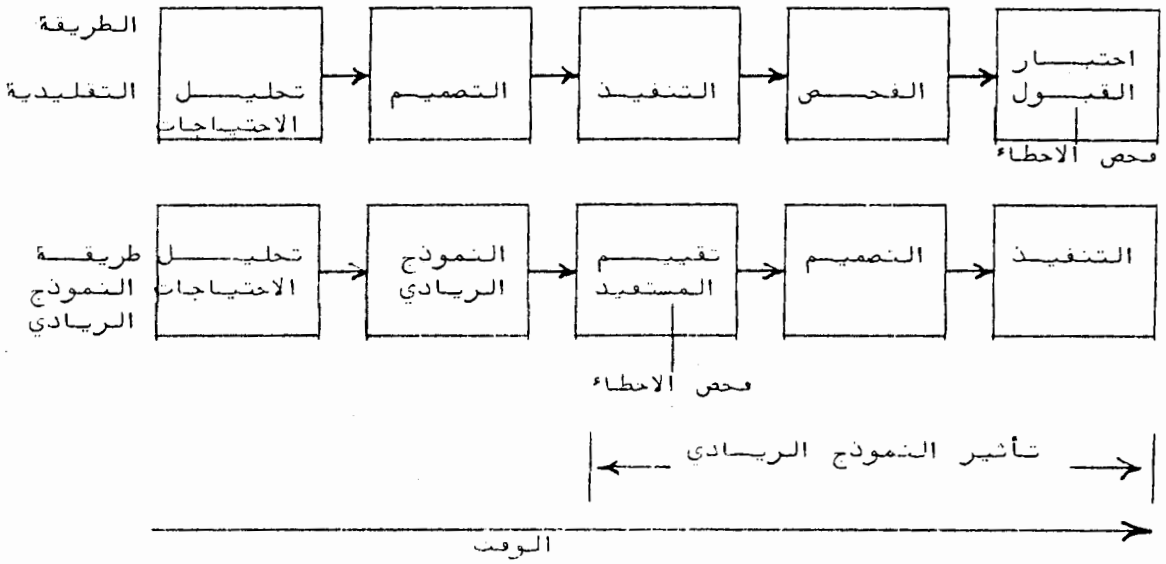

شكل (٤) مقارنة اسلوبي تطوير البرمجيات

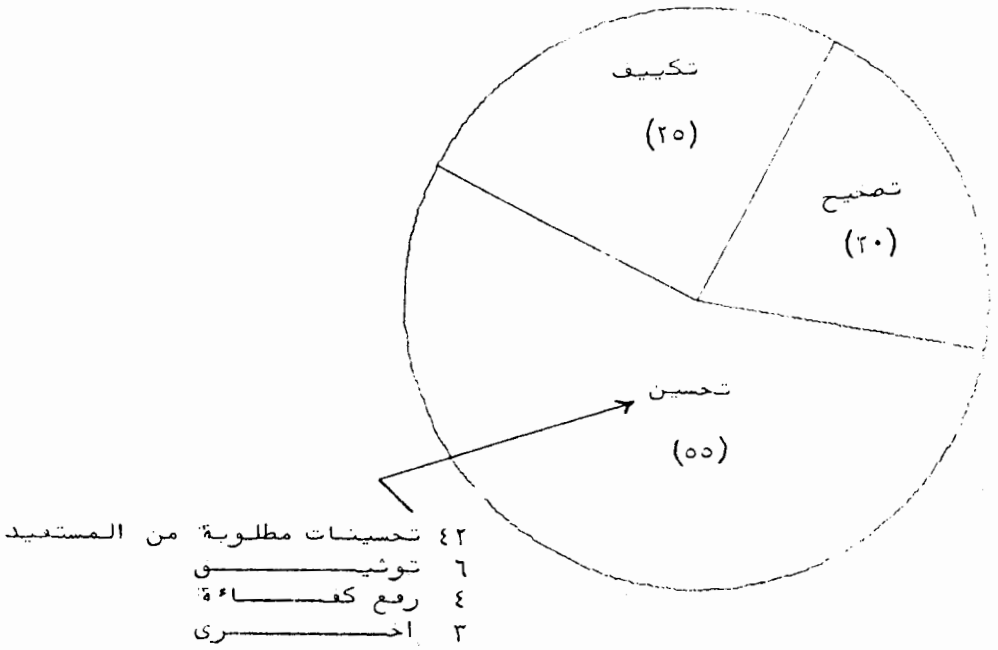

الشكل (٥) نسب الكلف باسلوب النموذج

المجموعة الثالثة : وهي الشركات الصغيرة التي نمت مع نمو وانتشار المايكروكومبيوتر واصبحت نشاطا اساسيا لا يستهان به في العديد من الدول الصناعية وبالأخص الولايات المتحدة الامريكية . وتتخصص مثل هذه الشركات بانواع البرمجيات الاساسية والتطبيقية المستخدمة على المايكروكومبيوتر كأنظمة التشغيل واللغات وما يطلق عليه التطبيقات الشاملة (generic applications) مثل معالجة الكلمات ومعالجة الجداول والرسوم البيانية وقواعد البيانات . ويطلق على هذا الجزء من سوق البرمجيات بالسوق الأفقي لانه يتعامل مع مقطع واسع من الانشطة المختلفة ويقدم خدمة قياسية مطلوبة لكافة هذه الأنشطة . وهناك شركات برمجيات اخرى متخصصة ببعض التطبيقات المتخصصة لانشطة محددة مطلوبة في سوق البرمجيات ولانها لاتهم مقطعا واسعا ومتنوعا من المستعملين لذا يطلق على هذا السوق بالسوق العمودي .

لقد تطورت الكومبيوتر باستخداماتها وأجهزتها المختلفة وزادت قابليات الالكترونيات ومعوليتها وصغر حجمها ورخص ثمنها الا ان كلف البرمجيات لا زالت عالية حيث بينت احدى الدراسات [٣] ان كلفة البرمجيات الى كلفة مشاريع انظمة الكومبيوتر بلغت عام ١٩٨٤ بحدود ٧٠٪ في الولايات المتحدة وان من المتوقع ان تكون هذه النسبة بحدود ٨٥٪ عام ١٩٩٠ كما هو مبين في الشكل (٦) .

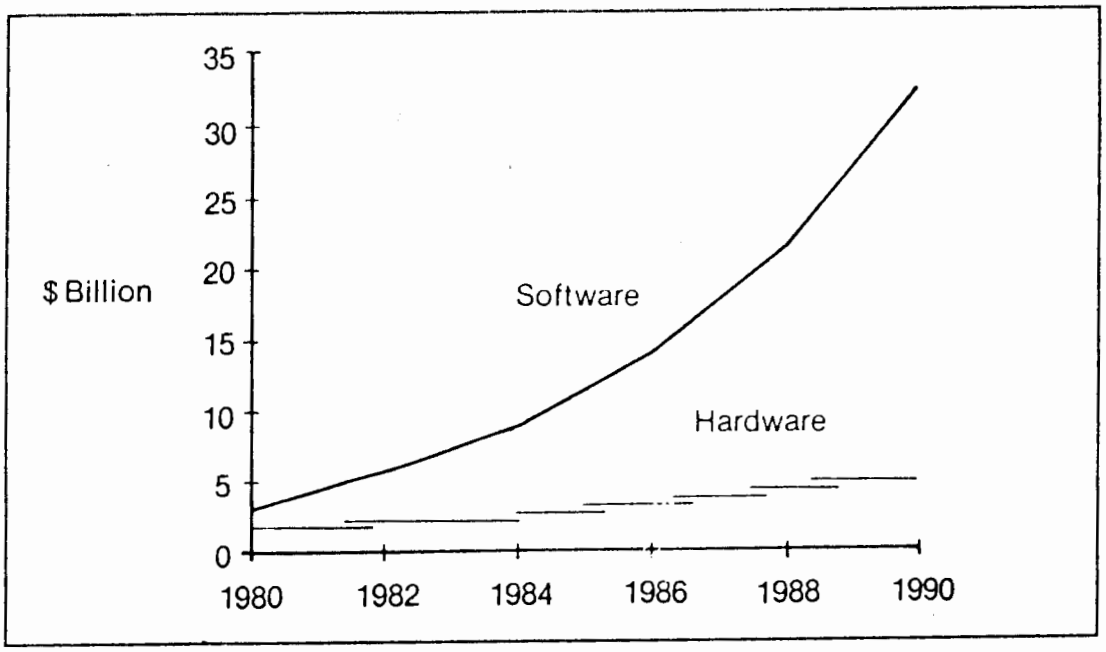

الشكل (٦) من المتوقع ان ترتفع كلف البرمجيات مقارنة بالمعدات من ٧٠٪ الى ٨٥٪ خلال العقد ١٩٨٠ – ١٩٩٠

(٣) Barbacci, M.R. et al, The Software Engineering Institute: Bridging Practice and Potential, **IEEE Software, Vol, 2 number 6, November 1985**

والجدير بالذكر ان الشركات الكبيرة للبرمجيات (المجموعة الثانية) تمر الآن في مرحلة اعادة النظر في طبيعة اعمالها لتتناسب مع الثورة التكنولوجية التي احدثتها المايكروكومبيوتر وبدأ عدد هذه الشركات بالنقصان بينما حدثت زيادة كبيرة في عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة (المجموعة الثالثة) بسبب انتشار المايكروكومبيوتر .

وهذه الشركات الصغيرة يمكن تقسيمها الى ثلاثة انواع اساسية :ـ

النوع الاول : شركات البرمجيات البحته كأنظمة التشغيل ولغات البرمجة ومعظمها شركات امريكية قلما نجد شركات مشابهة لها خارج الولايات المتحدة الامريكية .

النوع الثاني : شركات البرمجيات التطبيقية الشاملة التي تستهدف السوق الافقي للبرمجيات وتعنى ببرمجيات معالجة النصوص وقواعد البيانات ومعالجة الجداول والرسوم البيانية ومعظمها ايضا امريكية الجنسية .

النوع الثالث : شركات البرمجيات التطبيقية المتخصصة التي تستهدف الاسواق العمودية للبرمجيات من خلال تصميم وتسويق برمجيات لتطبيقات عملية في الهندسة والتصاميم والتطبيقات الادارية والصناعية كادارة الصيانة والانتاج والرسم الهندسي والتحليلات الاقتصادية والاحصائية وتطبيقات التوثيق وغيرها . وعلى عكس النوعين الاول والثاني فان اعدادا من هذه الشركات متواجدة في دول متقدمة اضافة الى الولايات المتحدة الامريكية وقد برزت بعضها في دول اوروبا الغربية وبعض الدول الاكثر تقدما من بين الدول النامية .

٢ـ البرمجة والبرمجيات في الوطن العربي

٢ـ١ خلفية

لم يصاحب دخول الكومبيوتر في بعض البلدان العربية مع بداية الستينيات اية مفاجآت او انجازات مدهشة . حاله في ذلك حال العديد من الوسائل التقنية التي دخلت مجتمعات نامية مشابهة [٤] . والحاجة لادخال الكومبيوتر في معظم البلدان العربية آت في كثير من الحالات نتيجة معاناة واخفاقات في التنظيمات الادارية واساليب العمل اكثر مما هو بسبب التطور الطبيعي والاقتصادي للحاجة والتفاعل مع الطلب .

وكانت دول المغرب العربي ، وبالاخص الجزائر وليبيا ، من الدول التي دخلتها الكومبيوتر من خلال شركات البترول الاجنبية العاملة فيها . وكذلك بعض دول المشرق العربي مثل العراق والمملكة العربية السعودية والكويت . وفيما عدا ذلك فقد كانت البنوك الاجنبية والمحلية وبالاخص في لبنان من اولى القطاعات التي اعتمدت الكومبيوتر في اعمالها .

اما الدول العربية الأخرى مثل مصر وبعد ذلك العراق فقد كان للقطاع الحكومي دوره الواسع في ادخال الكومبيوتر بسبب تضخم العمليات المركزية التي تقوم بها الادارات كالاحصاءات والفواتير والعمليات المالية عموما . وتبع ذلك حاجة بعض الجامعات والكليات العلمية الى الكومبيوتر ، فكانت الجامعة الامريكية في بيروت من اولى الجامعات التي انشأت مركزا للكومبيوتر وكذلك جامعة القاهرة وكلية الهندسة في جامعة بغداد وكلية البترول والمعادن في المملكة العربية السعودية .

---

(٤) الديوه جي ، عبد الاله ، مفاهيم حول تقنية المعلومات ، دراسة موسعة سيتم نشرها في مجلة عالم الفكر الكويتية خلال سنة ١٩٨٩ .

وكانت الدول تقارن في الستينيات باعداد الكومبيوترات المنصوبة فيها كمعيار لتقدمها في هذا المجال وكانت الدول العربية التي في المقدمة من ناحية العدد والاستخدام الجزائر والمملكة العربية السعودية والعراق تتبعها بعد ذلك مصر باتجاه مختلف بعض الشيء .

اما الآن وبعد انتشار المايكروكومبيوتر وأحجام مختلفة من الأجهزة والوسائل فلا يمكن اعتماد المؤشر العددي كوسيلة لقياس انتشار تكنولوجيا الكومبيوتر او تقييم استخداماته .

لقد تخلف عن ركب الثورة الصناعية معظم الدول النامية ومنها الدول العربية وتخلفت هذه الدول ايضا عن الثورة الاولى للكومبيوتر التي مر بها العالم المتقدم في الستينيات والسبعينيات . ومع تصاعد الثورة الثانية للكومبيوتر (ثورة المايكروكومبيوتر) قد يكون لدى بعض هذه الدول فرصة حقيقية للحاق اذا ما تفاعلت مع الثورة الجديدة بشكل مختلف وفي الوقت المناسب .

لقد حققت بعض الدول العربية نجاحات جزئية عندما اتاحت للاخصائيين والافراد عموما التعامل مع وسائل المايكروكومبيوتر بحرية تامة ووفرت لهم المستلزمات الضرورية لتطوير هذه الوسائل وتكييفها للحاجات المحلية . فظهرت ابداعات جديرة بالتشجيع في بعض البلدان العربية كالاردن والكويت والبحرين في مجال تعريب المايكروكومبيوتر . وعلى مستوى الكومبيوترات الاكبر حجما حققت بعض الدول العربية كتونس والمغرب ومصر والعراق انجازات متواضعة في مجال التطبيقات العامة .

وتندرج غالبية التطبيقات السائدة في الوطن العربي ضمن احد الانواع الآتية :-

أ- التطبيقات الحسابية والادارية .

ب- التطبيقات الاحصائية .

ج- التطبيقات التجميعية والرقابية .

د- التطبيقات العلمية والتعليمية .

٢-٢ التعليم

يرتبط الكومبيوتر بالتعليم من جانبين : الجانب الاول وهو الواضح هو تعليم الكومبيوتر ومكوناته وبرمجته في المدارس بمختلف مستوياتها . والجانب الثاني استخدام الكومبيوتر كوسيلة للتعليم والتعلم في كافة الموضوعات وعلى جميع المستويات ويهمنا في هذه الدراسة الجانب الاول فقد جرت محاولات متواضعة لتجربة تعليم الكومبيوتر والبرمجة في المراحل الاعدادية والثانوية في بعض البلدان العربية الا ان مثل هذه التجارب لم تحقق التواصل المنشود لتقييمها . ولم يستطع الكادر التعليمي التقليدي التأقلم على تدريس الموضوع الجديد فاصبحت مثل هذه التجارب رهينة توفر بعض الاختصاصين من خارج الكادر التعليمي وهو امر غير مقبول في تجارب الدول المتقدمة .

ليس من الصعوبة في الوقت الحاضر تخيل لغات برمجية تربوية لتعليم حل المسائل للطلاب بمختلف الاعمار فهناك تجارب عالمية حققت النجاح يمكن الاستفادة منها وتطويرها لتلائم الطالب العربي . وبالرغم من ان لغات البرمجة في الحياة العملية لايشترط بها ان تكون باللغة العربية الا ان لغات البرمجة التعليمية وخاصة بالمراحل التعليمية الاولى ، يجب ان تكون باللغة العربية . ولا يتوقع من طلاب المدارس ممن هم دون سن الرابعة عشرة ، مثلا ، ان يتعلموا حل المسائل بلغة اجنبية فوجود لغات على نمط لغة لوغو وبيسك وبرولوك باللغة العربية للاغراض التعليمية امر ضروري لترسيخ مفاهيم وتراكيب تقنية المعلومات لدى

الطلاب . ويأتي دور المقررات والكتب المنهجية في مثل هذه الحالات ليكون العون الرئيس للتدريسي في استنباط الامثلة . ويسبق ذلك برامج تدريبية للتدريسيين متزامنة مع البدء بالمقررات الجديدة . فبدون ذلك ستكون الهوة واسعة ما بين التدريسي والكومبيوتر من جهة وما بين الطالب والكومبيوتر من جهة ثانية . وخلافا للمقررات التعليمية الاخرى التي يمكن تدريسها دون اجهزة مختبرية لا يمكن تدريس موضوع الكومبيوتر دون الاعتماد على جهاز مايكروكومبيوتر شخصي على الاقل ، وعلى شبكة مترابطة الكومبيوترات مختلفة الاحجام في الحالات المثالية .

٢ـ٣ المهنة والاختصاصات العاملة في البرمجيات

صاحب دخول الكومبيوتر في البلدان العربية في الستينيات ولحد الآن ظواهر خاصة بالمنطقة العربية الى حد كبير قد لا يوجد لها مشابه في البلدان الاخرى .

اكثر الذين اتجهوا للعمل في مجال الكومبيوتر من الشباب العربي كانوا ولا زالوا الى حد كبير ، من الاختصاصات الهندسية والعلمية بالرغم من ان النسبة الكبرى من التطبيقات السائدة في المنطقة كانت ولا زالت ، تطبيقات ادارية وتجارية . ويعود هذا الاستقطاب الى ان خريجي الاختصاصات الهندسية والعلمية العربية هم اكثر الخريجين ممارسة لامرين مهمين هما من مستلزمات العمل على الكومبيوتر ، **الاول** : اتقانهم اللغة الانكليزية مقارنة بغيرهم من الخريجين . **والثاني** : تطبعهم على المنطق الرياضي التحليلي في تعاملهم مع الموضوعات التي درسوها في الجامعات .

فالمراقب لحقل العمل في الكومبيوتر في معظم البلدان العربية في الستينات والسبعينات على وجه الخصوص يرى العديد من المهندسين وخريجي فروع الفيزياء والرياضيات يعملون كمبرمجين لانظمة حسابية وادارية والذي حظي منهم بفرص افضل اتجه نحو برمجيات المنظومة واستطاع ان يدخل في تفاصيل برامج التشغيل واللغات البرمجية الا ان عدد هؤلاء قليل . وقد اختلف هذا الاتجاه نسبيا في الثمانينات بعد ظهور المايكروكومبيوتر الا انه لم يتغير كليا . فالذي حصل ان عددا من الجامعات العربية اصبحت تخرج اعدادا محدودة من اقسام علم الكومبيوتر الذي بدأ ينتشر بشكل ملحوظ في بعض البلدان العربية الا انه لا زال غائبا في البلدان العربية الاخرى .

نتج جراء هذا الواقع امران :ـ

الاول : الهدر الواضح في التخصصات التي يمتلكها خريجو الدراسات الهندسية والعلمية في اختصاصات ذات علاقة غير مباشرة بالكومبيوتر اذ لا تتاح لهم ممارسة ما تعلموه في الجامعات بعد التخرج .

الثاني : بعد هذه التخصصات عن الخلفية الاكاديمية المطلوبة لتصميم التطبيقات الادارية والتجارية وحتى الهندسية مما ادى الى فقدان المستفيدين الثقة في التعامل مع الكومبيوتر لصعوبة التفاهم مع المبرمجين ومحللي الانظمة .

وقد دفع جميع الاطراف ثمنا باهظا لهذه الحالة ، فالادارات العليا لم تحقق الاهداف التي من اجلها ادخلت الكومبيوتر في مؤسساتها ، او على الاقل لم تحققها في فترات زمنية معقولة او اقتصادية . وعانت الادارات المستفيدة من فشل الانظمة المبتكرة او على الاقل مقاومة منتسبي هذه الادارات للأنظمة الجديدة .

من الامور التي يشكو منها حقل تقنية المعلومات في البلدان العربية ضعف الاحصائيات والارقام التي يمكن مقارنتها ما بين بلد عربي وآخر من ناحية وما بينها وبين بلدان وكتل العالم الأخرى . ويرجع سبب ذلك الى غياب الجهة العربية المسؤولة بشكل واضح ومباشر عن هذا الحقل المهم . وقد حاولنا الحصول على بعض المعلومات التقريبية عن بعض البلدان العربية وهي لا تشكل عينة وافية يمكن الاستنتاج على اساسها . فالجدول (١) يبين تراوح النسب المئوية المكونة لاختصاصات الكومبيوتر في عدد من البلدان العربية .

وقد لا تكون هذه التراوحات مختلفة عن النسب العالمية في البدان الاخرى ومن الصعوبة بمكان معرفة نوعية وكفاءة هذه المستويات الا ان تعثر التطبيقات في البلدان العربية قد يقودنا الى الاستنتاج بان النوعية ليست بالمستوى المقبول .

اما اعداد العاملين الاجمالية التقريبية لبعض البلدان العربية فمبينة في الجدول (٢) الذي يبين ايضا نسبة هؤلاء العاملين لكل مليون نسمة وكذلك نسبة المواطنين لغيرهم لبعض دول الخليج العربي (المملكة العربية السعودية والكويت) .

ويمكن الاستنتاج من الارقام المبينة في الجدول (٢) وبكثير من التقريب واذا ما صح اعتبار هذه الدول عينة مقبولة لباقي الدول العربية ، ان مجمل العاملين في البلدان العربية في مجال الكومبيوتر هو بحدود (٢٢٠٠٠) اذا ما اعتبرنا ان عدد سكان البلدان العربية هو (١٣٠) مليون نسمة .

لقد وسّع ظهور المايكروكومبيوتر رقعةمهن الكومبيوتر في البلدان العربية ، وساعد ذلك ايضا فتح عدد من الجامعات العربية تخصصات ذات علاقة بالكومبيوتر ضمن اقسامها او تكوين اقسام جديدة لعلم الكومبيوتر فيها .

من خصوصيات حقل الكومبيوتر ارتباطه الوثيق بامرين اساسيين ، الاول : هو ان تعليم الشباب علوم الكومبيوتر لا يمكن ان يتم بشكل متكامل وفعّال دون الاعتماد على اللغة الام في تدريس المفردات بكافة جوانبها التحليلية والتركيبية ولا يعني ذلك بالضرورة استخدام لغات عربية للبرمجة فذلك امر ثانوي ، انما ضرورة توفر المراجع والادلة والكتب المنهجية باللغة العربية لتعليم الشباب تراكيب الكومبيوتر والمعلومات والخوارزميات اللازمة لحل المسائل .

والامر الثاني : إيجاد الحلول الصحيحة وتصميم النظم التطبيقية الودودة لكسب ثقة المستفيدين من الكومبيوتر في مرافق المجتمع المختلفة للتفاعل بصورة افضل مع نظم المعلومات والعاملين على تصميمها وبرمجتها وتقليص الحلقات الوسيطة ما بين المستفيد والكومبيوتر .

ولا يوجد في معظم البلدان العربية فيما عدا بعضا منها جمعيات او نقابات مهنية تحتضن العاملين في الكومبيوتر ولا توجد اللقاءات المهنية التي يتشاور فيها الاختصاصيون بعضهم مع الآخر . كما ان الشركات الاجنبية لا تحاول في معظم الحالات تكوين رابطات لمستعملي أجهزتها في معظم البلدان العربية .

٢-٤ الوحدات الانتاجية للبرمجيات

لم تتكون في الاقطار العربية وحدات واضحة للبرمجيات ، بل بقي العمل البرمجي تابعا بشكل او

	النسبة المئوية
مدراء	٣ ـ ٩
محللو انظمة	٧ ـ ٩
مبرمجون	١٦ ـ ٢٩
مشغلون	١٤ ـ ١٨
مهندسون	٣ ـ ١٠
مدخلو بيانات	٣٣ ـ ٥٠

جدول (١) تراوح نسب اختصاصات الكومبيوتر في بعض البلدان العربية

البلد	العاملون في الكومبيوتر (١٩٨٥)	نسبة المواطنين لغيرهم	عدد السكان (مليون)	عموم العاملين لكل مليون نسمة	العاملون المواطنون لكل مليون
السعودية	٢٠٠٠	٣١٪	٩	٢٢٢	٦٩
الكويت	١١٠٠	١٩٪	١,٨	٦١١	١١٦
العراق	٢٠٠٠	١٠٠٪	١٥	١٣٣	١٣٣
الاردن	١٥٠٠	٩٥٪	٣,٥	٤٢٩	٤٢٠
سوريا	٥٠	١٠٠٪	٩	٦	٦
	٦٦٥٠		٣٨,٣		

جدول (٢) نسب العاملين في الكومبيوتر لبعض الدول العربية

بآخر الى الأجهزة اما من خلال المراكز التقليدية للكومبيوتر او من خلال فروع او وكالات بعض الشركات الاجنبية المعروفة . وهناك بعض الحالات المحدودة لشركات حاولت ان تنشأ وتتطور مع منتصف السبعينات في اقطار عربية مثل لبنان وبعض دول الخليج العربي الا انها تركت تخصصها البرمجي بعد ظهور المايكروكومبيوتر واتجهت نحو تسويق الأجهزة والبرمجيات الجاهزة وحاول بعض منها تبني بعض المحاولات التطويرية للتعريب او معالجة الكلمات ونجحت الى حد ما في سد جزء من حاجة السوق لمثل هذه الوسائل . الا انه لم تظهر بيوت او شركات للبرمجيات متوسطة الحجم او كبيرة للقيام بمشاريع برمجية ضخمة الحجم نسبيا فيما عدا حالات محدودة جدا .

كما قامت بعض المؤسسات الحكومية في بعض الاقطار العربية بتقديم خدمات برمجية لبعض المستفيدين وأتاحت لهم استخدام أجهزتها لقاء اجور . الا ان مثل هذا العمل لم يأخذ الطابع المهني الكفي وبقيت العديد من هذه الخدمات مفتقرة الى الاساليب الصحيحة والمستوى المهني المقبول .

ومن المفيد جدا قيام جهة اقليمية بمسح الوحدات الانتاجية للبرمجيات بمختلف احجامها على مستوى الاقطار العربية للوقوف على مثل هذه القابليات ومدى نشاطها الحالي والوسائل الفاعلة التي على الحكومات اتباعها لتنشيط هذه الصناعة التي يمكن ان تأخذ اشكالا واحجاما متباينة تتراوح ما بين الوحدات الصغيرة التي لا يتعدى عدد العاملين فيها الخمسة افراد الى وحدات متوسطة او كبيرة يبلغ اعداد العاملين فيها بضع عشرات او مئات .

٢ـ٥ محددات النمو

يمثل الشد ما بين العرض والطلب اهم العوامل التي تؤدي الى نمو اي صناعة من الصناعات في بلدان العالم الا ان بعض الحكومات في العديد من الدول المتقدمة تحاول خلق البيئة المناسبة لترويج صناعة معينة دون اخرى . ففي بداية الثمانينات على سبيل المثال قامت كل من الحكومة الالمانية الاتحادية والحكومة البريطانية باتخاذ اجراءات استثنائية لترويج الكومبيوتر في التصاميم الهندسية (computer aided engineering) لقناعتها بأهمية هذه التكنولوجية لدعم التصاميم الهندسية عموما ومن ناحية اخرى لأهمية امتلاك الشركات القابلية التنافسية في هذا المجال مقارنة بالشركات اليابانية والامريكية . وذهبت الحكومة الالمانية في دعم ادخال الوسائل البرمجية للتصميم الهندسي للشركات المتوسطة والصغيرة الى تقديم معونات مالية تقارب ٤٠٪ من قيمة استثمار هذه الشركات في شراء الأجهزة والبرمجيات .

ومن ناحية الانشطة المهنية فقد احتضنت العديد من الجمعيات والمنظمات المهنية نشاط البرمجيات بالرغم من ضعف الصلة في بعض الاحيان واصبحت البرمجيات بعد فترة قصيرة جزءا لا يتجزأ من نشاط هذه الجمعيات .

اما التشريعات وسلوكية المهنة والحفاظ على الملكية الفكرية وبراءات الاختراع والعقود القياسية وحماية المستفيد فقد وفرتها الحكومات بالتعاون مع المؤسسات المهنية والشركات العاملة في هذا المجال .

اما في البلدان العربية فلا زال الترويج الرسمي لهذه التكنولوجيا محدود جدا وقد سعت بعض الدول العربية لاعفاء ادخال أجهزة الكومبيوتر من الرسوم الكمركية

على سبيل المثال الا انها لم تعف القطع الالكترونية من هذه الرسوم مما جعل شراء الأجهزة والالواح المجمعة من الخارج ارخص من تجميعها في الداخل ، ولا يعتقد ان ذلك كان متعمداً ، بل لأن مفهوم الصناعة الالكترونية وترابطها العضوي مع البرمجيات لازال غير واضح لدى العديد من المسؤولين في الدول النامية . وتعريف الصناعة التقليدية لازال السائد في مؤسسات هذه الدول .

ولا توجد لحد الآن تشريعات واضحة ومقاييس للعمل البرمجي وسبب ذلك يرجع الى ضعف الخبرة لدى ادارات الدول النامية ولغياب المنظمات المهنية التي تعني بالبرمجة .

والسبب الاهم من هذا وذاك غياب التطبيقات المعقدة والمتشعبة التي ترفع من مستوى العمل البرمجي في مرافق المجتمعات النامية وعدم وضوح الدور الذي يمكن ان تلعبه الكومبيوتر وبرمجياته في هذا المجال .

٢ـ٦ تجربة البرمجيات في القطاع الصناعي العراقي (٥)

لعل من المفيد استعراض تجربة عملية لانشاء مركز لنظم البرمجيات في القطاع الصناعي لدولة عربية هي العراق ذلك لما لهذه التجربة من مؤشرات جديرة بالاهتمام ضمن سياق الموضوع . وتجربة البرمجيات في القطاع الصناعي العراقي مثال واضح لما يمكن لصناعة البرمجيات النمطية ان تحقق من عوائد تكنولوجية واقتصادية . ويرجع تاريخ المشروع لعام ١٩٧٤ حيث قامت لجنة متخصصة في وزارة الصناعة العراقية بدراسة واقع التطبيقات التي يمكن كمبترتها على مستوى الوحدات الانتاجية وتوصلت الى تحديد عدد من هذه التطبيقات التي تشترك فيها كافة الوحدات الصناعية وبالتالي يمكن النظر لها كتطبيقات نمطية يمكن ان تستخدم من قبل جميع هذه الوحدات .

وعلى ضوء ذلك اعتمدت الوزارة فكرة شراء عدد من الميني كومبيوترات (HP3000) تم نصبها في عشرين منشأة صناعية عراقية وتخصيص منظومة اضافية لاغراض تطوير البرمجيات بشكل مركزي وتم نصب وتشغيل جميع هذه المنظومات خلال العامين ٧٦ و ٧٧ وقام فريق العمل المسؤول عن التطبيقات بتصميم وبرمجة عدد من التطبيقات النمطية لخدمة هذه المنشآت . وعلى اثر النجاح الذي تحقق خلال المرحلة الاولى من المشروع (٧٦ـ٧٨) اضيفت اعداد اخرى من نفس النوع من الكومبيوترات الى منشآت صناعية اخرى . ويبلغ عدد المنشآت المغطاة بالبرمجيات النمطية الآن اكثر من ٣٥ منشأة صناعية موزعة ما بين وزارتي الصناعة والصناعات الثقيلة . يتم خدمتها من النواحي البرمجية والتشغيلية من خلال مركز لتطوير الأنظمة مرتبط بوزارة الصناعة يقدم الخدمات جميعها على اسس اقتصادية . فهو مركز ربحي (profit centre) يموّل نفسه بنفسه من خلال العوائد السنوية التي يحققها في مجال تطوير الأنظمة وتقديم خدمات ما بعد النصب الى الجهات المستفيدة . ويقوم المركز الآن بنشر استخدام البرمجيات الخاصة بالمايكروكومبيوتر في المنشآت الصناعية المختلفة ويبلغ عدد التطبيقات

(٥) الديوه جي ، عبد الاله ، تجربة القطاع الصناعي في نقل تقنية المعلومات في العراق ، مجلة التعاون الصناعي ـ منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ـ العدد ٢١ ـ يوليو ١٩٨٥ ـ قطر

الجاهزة التي يسوّقها على كافة المستويات اكثر من ١٥ حزمة برمجية جاهزة . وينظم ما يقارب من ٣٠ دورة عملية متخصصة سنويا يشارك فيها اكثر من ٦٠٠ منتسب من منتسبي القطاع الصناعي . اما الخدمات البرمجية والفنية فيتم الاستجابة لها من خلال الاتصال الهاتفي او الزيارات المباشرة اضافة الى استخدام المطراف عن بعد لحل مشاكل المنظومات البعيدة توفيرا لوقت الاختصاصيين العاملين على النظم .

يبلغ عدد العاملين في المركز بحدود ٤٥ منتسبا وفر هؤلاء للمنشآت التي يخدمونها هذا العدد من الاختصاصيين مضروبا في عدد المنشآت الذين يصعب توفيرهم في ٣٥ منشأة صناعية موزعة في كافة محافظات العراق .

٣- البرمجيات والمستقبل

٣-١ الاعتماد على الذات

لا توجد تكنولوجية تعتمد على البيئة الثقافية والاجتماعية قدر تكنولوجيا المعلومات عموماوالبرمجيات على وجه الخصوص ، ذلك لأن البرمجيات تعبر عن اساليب عمل مرتبطة بكيفية قيام وحدة ديناميكية باعمالها باسلوب متسلسل . وبسبب هذا الترابط اصيب معظم المحاولات لاستيراد البرمجيات التطبيقية الجاهزة للاساليب الادارية والحسابية وحتى الصناعية الى الدول النامية بالفشل . ونجاح بعض المحاولات المحدودة لاستيراد مثل هذه البرمجيات كانت على حساب التخلي عن امور وتقاليد ذاتية اولها اللغة الام للمجتمع .

من هذه الملاحظة يمكن القول ان البرمجيات عموما والبرمجيات التطبيقية على وجه الخصوص يجب ان تولد وتترعرع ذاتيا ضمن المجتمعات المتجانسة حضاريا . والوطن العربي رقعة جغرافية غير صغيرة لها خصوصياتها اللغوية والحضارية التي تبرر قيام مثل هذه الوحدات التي تعنى بالبرمجيات .

من العثرات الاساسية التي تعوق انتشار تكنولوجيا الكومبيوتر في البلدان العربية غياب الترابط المصيري ما بين هذه التقنية والحاجة الاجتماعية واقتصادية . فمهما قيل ويقال عن اهمية هذه التكنولوجيا فالحركة الذاتية لها ضمن المجتمع لا يمكن ان تنطلق دونما اكتشاف الحاجة الاقتصادية والاجتماعية للانطلاق . فلا يكفي ان نشجع هذه التكنولوجيالكونها ظاهرة حضارية سبقتنا فيها امم اخرى . ولا يكفي ايضا للحكومات ان تخصص المبالغ الضخمة في ميزانياتها لشراء الأجهزة والمعدات دون ان تنتبه الى البنى الارتكازية المطلوبة لتنمية هذه التكنولوجيا . ففي اكثر دول العالم الثالث تعتبر مراكز الكومبيوتر معارض لاطلاع الزوار ولاقناعهم بايمان الادارات العليا بالتطور التكنولوجي . وفي كثير من مؤسسات العالم الثالث تدخل مراكز الكومبيوتر في دوامة العمل اليومي فتصبح جزءا من الجهاز البيروقراطي للمؤسسة وتضيع الاهداف وتصبح اليوميات والتوسعات وتهيئة المواقع والندوات والدورات والتخصيصات والتوظيف هي الاهداف بدلا من كونها الوسائل .

لقد حاولت في الآونة الاخيرة الرجوع الى العديد من الدراسات التي اعدتها بعض المنظمات العربية والاقليمية المهتمة بالصناعة فلم ار بين اي منها اشارة الى اهمية البرمجيات كصناعة استراتيجية . من

خصائص هذه الصناعة الجديدة انها لا تحتاج الى موارد مادية كبيرة انما تعتمد على النتاج الفكري والتطبيقي للافراد والمجموعات فصناعة البرمجيات ستكون الصناعة الفاصلة لاستغلال الالكترونيات في كافة القطاعات العسكرية والامنية والمدنية وستكون الدول الرائدة في التنمية خلال العقود القليلة القادمة هي الدول التي يمكنها تطوير قدراتها الذاتية في مجال البرمجيات . فلم تعد القطع الالكترونية الناتج النهائي الاستراتيجي للبلدان المتقدمة بل ما يخزن فيها من برمجيات تفصل ما بين استخدام وآخر بالرغم من تعاملها مع نفس القطعة الالكترونية . وحتى تعترف الحكومات العربية باهمية صناعة البرمجيات وتفهم محتواها وترعى العاملين فيها ستبقى تكنولوجيا المعلومات متعثرة .

معوق آخر هو التعليم المدرسي والجامعي . ففي العديد من البلدان العربية لا زالت المدارس والجامعات تعتمد اسلوب الحفظ وزيادة كمية المعلومات التي معيارها الوحيد قابلية الطالب على تذكر ما قرأه في الكتاب المقرر لغرض الامتحان ولم تطور المدارس والجامعات القابليات الذاتية للطلاب على التحليل والاستنتاج واساليب وضع الحلول الدقيقة العامة (الخوارزميات) لمجموعة المسائل الخاضعة لقواعد مشتركة . وللأسف فان من اهم الاسس التي تعتمد عليها تكنولوجيا المعلومات هي القابليات التحليلية والتركيبية .

في دراسة اعدت عام ١٩٨٤ من قبل برنامج الامم المتحدة للتنمية / المكتب الاقليمي للدول العربية عن واقع حال تكنولوجيا المعلومات في بعض الدول العربية تم تشخيص محاور اساسية تكمن فيها مشاكل ومعوقات تنمية التكنولوجيا في هذه الدول منها :ـ

ـ في مجال سياسات تكنولوجيا المعلومات ـ وبالرغم من الاهتمام الظاهري لكافة الحكومات باهمية هذه التكنولوجيا الا ان التنسيق الاقليمي وتبادل الخبرات والتقييس في المنطقة العربية ضعيف جدا .

ـ في مجال ادارة التكنولوجيا والتبعات الاجتماعية والاقتصادية ـ بينت الدراسة ضعف التخطيط وغياب المعايير الاقتصادية والاجتماعية في اختيار التطبيقات . وبالمقابل غياب الوعي الاجتماعي والاقتصادي لمستقبلي هذه التكنولجيا وتقييمها . فالعديد من التطبيقات الضرورية للمجتمعات النامية في مجالات الهندسة والطب والزراعة ورفع مستوى الفرد تكاد تكون مفقودة بينما يتم التركيز على التطبيقات الادارية والخدمية والتوثيقية .

ـ في مجال التعليم والقوى العاملة ـ لا يكفي تدريب وتعليم الاعداد المحدودة من العاملين في مجالات الكومبيوتر دون تطوير القابلية لدى هؤلاء على تدريب الآخرين ، وانتقدت الدراسة كذلك مستوى التعليم الجامعي في مجال الكومبيوتر والنقص الواضح في الكوادر التعليمية المؤهلة لتدريس موضوعاته المختلفة . كما اشارت الدراسة الى هجرة العديد من المتخصصين في هذه المجتمعات الى مجتمعات توفر لهم وسائل ممارسة المهنة والدخل المناسب معا .

كما اشارت الدراسة الى غياب التفاعل الافقي ما بين العاملين وذلك بسبب غياب الجمعيات المهنية التي تحتضنهم وترعى تطويرهم .

ـ في مجال اللغة ـ اهتمت الدراسة بامرين اساسيين الاول مستوى اتقان الخريجين للغة الاجنبية ومدى قابليتهم على متابعة اختصاصهم بلغة اجنبية والثاني اهمية توفير الاجهزة والوسائل التي يمكنها التعامل باللغة العربية .

٣ـ٢ الترابط ما بين البرمجيات والحقول التكنولوجية الأخرى

يتحدث العديد من المهتمين بالكومبيوتر عن ان تكنولوجيا المعلومات مستلزم بنيوي اساسي (infrastructural) للعديد من الوسائل التكنولوجية الأخرى ذلك لأن من الصعب التطرق الى اية تكنولوجية في اي حقل من حقول المعرفة مالم يكن للكومبيوتر دور فيه بشكل او بآخر ولا اعتقد ان ذلك يختلف عليه احد . الا ان تطور الالكترونيات وزيادة معوليتها وسرعها والتوسع في تقييسها جعلت من الجزء المادي لتكنولوجيا المعلومات الجزء الاسهل نسبيا من الجزء البرمجي . فاذا قلنا ان تكنولوجيا المعلومات مستلزم بنيوي للتكنولوجيات الاخرى يمكننا القول في نفس الوقت ان البرمجيات بمعناها الواسع (الدقيق والعالي) هي مستلزم بنيوي لتكنولوجيا المعلومات . وسيصبح من السهولة الحصول على المعدات المادية باشكالها المختلفة على هيئة قطع الكترونية او وحدات الا ان الفصل ما بين الاستغلال وعدمه لهذه المعدات والقطع سيتحدد في البرمجيات المحملة وهل استوعبها مستخدمها ام لا . ما الذي سيحصل عندما يتعطل البرنامج عن العمل ؟ هل يمكن استبدال البرنامج العاطل بنفس السهولة التي يمكننا بها استبدال القطعة الالكترونية ؟ وهل يمكننا الانتظار دائما للحصول على المعرفة لتصليح البرنامج العاطل من عبر الحدود ؟ كل هذه الاعتبارات تؤشر الى اهمية البرمجيات وضرورة رعايتها من قبل الحكومات لكي يتحقق نوع من الاستقلال او الكفاية التكنولوجية في هذا الحقل الاستراتيجي الهام .

٤ـ الاستنتاجات

قد يكون من المفيد استنتاج بعض الاتجاهات التكنولوجية التي على المعنيين تشجيعها في الوطن العربي لكي تروج صناعة البرمجيات في البلدان العربية .

(١) البرمجيات صناعة لاتحاج الى استثمارات مادية عالية بل تعتمد بالدرجة الاولى على النتاج الفكري البشري لذا فان مايقارب ٨٠٪ من استثمارات بيوت البرمجيات هي عبارة عن رواتب واجور ، اما المعدات المستوردة لمثل هذه الصناعة فكلفها متواضعة نسبيا .

(٢) ضرورة الاسراع في ادخال تعليم تكنولوجيا المعلومات في المراحل الدراسية المبكرة وتشجيع المؤسسات التي تنتج البرمجيات التعليمية للطالب العربي لتوفير المعدات والبرمجيات اللازمة وتشجيع التأليف لهذا المستوى من التعليم .

(٣) ضرورة تحرك الجمعيات والنقابات المهنية الهندسية لوضع الاسس اللازمة لتحديد مؤهلات المهندسين العاملين في البرمجيات والاعتراف بهم أعضاء عاملين ضمن هذه المنظمات .

(٤) ضرورة قيام المنظمات الاقليمية الصناعية بمسح واقع التكنولوجيا في البلدان العربية وتخصيص الموارد

اللازمة لوضع الاتجاهات التكنولوجية اللازمة على مستوى الوطن العربي .

(٥) ضرورة تشجيع الحكومات من خلال مؤسساتها الصناعية اقامة المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة لصناعة البرمجيات وحث مثل هذه الشركات الصغيرة على التعاون التكنولوجي الوثيق مع الشركات المماثلة في البلدان المتقدمة وكذلك التعاون ما بينها لوضع الاسس والقواعد الصحيحة للعمل المهني السليم .

(٦) توضيح خطورة اسلوب المشاريع الجاهزة للبرمجيات التي تعطى للشركات الاجنبية كاملة دون وجود الردفاء المحليين الذين يضمنون ديمومة صيانة مثل هذه النظم بعد تركيبها .

(٧) العمل على وضع العقود القياسية للمشاريع البرمجية وقواعد سلوك مناسبة يهتدى بها عند التعاقد .

***